



مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)

المجلد (8) العدد (1) 2024

ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478

تاريخ التقديم: 2024/06/01، تاريخ القبول: 2024/06/30، تاريخ النشر: 2024/06/30

## الأبعاد الاجتماعية والجغرافية للجريمة في ليبيا (دراسة جغرافية)

عبد الرحمن الهيتي. مركز الدراسات الاستراتيجية. جامعة الانبار. العراق.  
ضو الشندولي. قسم الجغرافيا. كلية الآداب. جامعة بني وليد. ليبيا.

المستخلص:

الجريمة ظاهرة اجتماعية متطورة موجودة في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ، إلا أن ملامحها وأسبابها تختلف نسبياً ، من مكان إلى آخر ، ومن مجتمع إلى آخر ، فالمجتمع العربي الليبي ليس بمعزل عن غيره فهو يعاني أيضاً مما تعانيه كثير من المجتمعات في العالم من خطرها وانتشارها ، هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر ، لها أبعادها ، جغرافياً ، واجتماعياً للذان سيتناولها هذا البحث مشيراً إلى تعريف الجريمة ، وأنواعها ، وتطورها والآثار المترتبة على انتشارها في ليبيا عدداً ونسبةً ، للفترة المحصورة بين 2012-2018م ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الجريمة كظاهرة اجتماعية في ليبيا ، وآثارها وأساليب علاجها لوضع كافة مؤسسات الدولة في الصورة ، معتمدة على منهجية أساسها المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد من المناهج شائعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية والإنسانية والمنهج الإحصائي لبيان عدد الجرائم حسب التصنيف والفترة الزمنية ، لتنتهي بمجموعة من النتائج أهمها : أن الجريمة أصبحت مجالاً خصباً للبحوث والدراسات الجغرافية وقد تباينت اعدادها بين ارتفاع وانخفاض على مستوى المدن الليبية وذلك نتيجة للظروف التي تمر بها الدولة ، كما أن للبعد الاجتماعي والجغرافي اثرهما في تطور الجريمة فيها ، حيث استغلت عناصرها كعوامل مساعدة في انتشارها وتعدد أنواعها ، وبانت تهدد المجتمع ، بل الدولة ومؤسساتها ، وفي ذلك أوصت بتفعيل دور المؤسسات التعليمية في الحد من انتشارها وادراجها كدراسات على مستوى رسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه، وتفعيل دور السكان ومشاركتهم الفاعلة لدعم الدولة وأجهزتها الأمنية وأشارت لدور المؤسسات الإعلامية من خلال برامجها ودعم المؤسسات الأمنية والشرطية وذلك بدعمها بالمعدات والاجهزة الحديثة .

الكلمات المفتاحية: البعد، الملامح، المحصورة، معزل.

**— المقدمة:**

الجريمة ظاهرة اجتماعية تاريخية موهلة في القدم ، وهي سلوك تحظره الاخلاق والقانون ويحدد له جزءاً لمن يقوم به لأنها تمثل اشباعاً لغريزة ما بطريقة شاذة ، لذا أصبحت هذه الظاهرة وعواملها وابعادها الاجتماعية والجغرافية ونتائجها مجالاً خصباً للبحوث والدراسات.(الزيادي حسين. 2015. ص20)، موضوع الجريمة التي لم يكن المجتمع العربي الليبي في معزل عنها ، تعد نمطاً سلوكياً بشرياً يقع في مكان ما ، أو حيز معين ، ويخضع بالطبع للتحليل المكاني الذي هو من اهتمامات علم الجغرافيا . لذلك انتت الورقة أولاً : للكشف عن هذه الظاهرة ، والتعرف على أبعادها الاجتماعية ، والجغرافية ، وما لها من آثار بين السكان في ليبيا ، وثانياً : لتجيب عن تساؤلات كثير من المتعلمين على مختلف تخصصاتهم ، الذين يعتقدون أن علم الجغرافيا هو خريطة صماء ونسيم جبل ووادٍ ، ولعل البعض عند اطلاعه على هذه الورقة يتسأل ما علاقة الجغرافيا بالجريمة ، وانتشارها وطرق علاجها ؟ فالجغرافيا لها علاقتها الخاصة بعلم القانون ، وبعلم الإجرام والجريمة ، ودراساتها وبحوثها في جغرافية الجريمة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بل لها العديد من الرسائل ، والأطروحات التي تناولت مثل هذه الظواهر والموضوعات على مستوى أكاديميات وجامعات العالم . إذاً لا غرابة في تناول هذا البحث لظاهرة الجريمة وأبعادها الاجتماعية والجغرافية في ليبيا، وأسباب وانتشارها وطرق مكافحتها في محاوره الأربعة الآتية: فالأول : يتناول تعريف الجريمة وأنواعها وأسباب تطورها وانتشارها في ليبيا ، أما الثاني فسيتناقش البعد الاجتماعي للجريمة في ليبيا ، ثم يأتي الثالث ليركز على البعد الجغرافي للجريمة في ليبيا. أما الرابع : فسيتناول : الآثار المترتبة على انتشارها وطرق علاجها . لتنتهي الورقة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

**— مشكلة الدراسة:** إن عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي الذي ساد في ليبيا منذ العام 2011م، كانت له آثاره الخطيرة على طبيعة سلوكيات المجتمع الليبي وعلى حياة أفراده، حيث انتشرت الجريمة وتباينت بشكل يندر بالخطر مستغلة الظروف التي تمر بها البلاد منذ 2011 م وحتى الآن . الأمر الذي دفع الباحث للوقوف على أبعاد هذه الظاهرة وآثارها ومحاولة معالجتها.

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة تعريف الجريمة وأنواعها وأسباب تطورها في ليبيا، ومحاولة تتبع أبعادها الاجتماعية والجغرافية، للوصول لآثارها وطرق العلاج .

**— أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى التعرف على الجريمة كظاهرة اجتماعية في ليبيا ذات ابعاد اجتماعية وجغرافية، وآثارها وأساليب علاجها: وذلك باستخدام نتائج الدراسة في معالجة هذه الظاهرة ولوضع كافة مؤسسات الدولة في الصورة للتصدي لها بكل قوة وحزم .

— **أهمية الدراسة:** هذه الدراسة محاولة لتتبع الجريمة في ليبيا والتعرف على مدى أبعادها اجتماعياً، وجغرافياً، والتصدي لخطر انتشارها.

— **فرضيات الدراسة:** تمحورت فرضية الدراسة في الآتي:

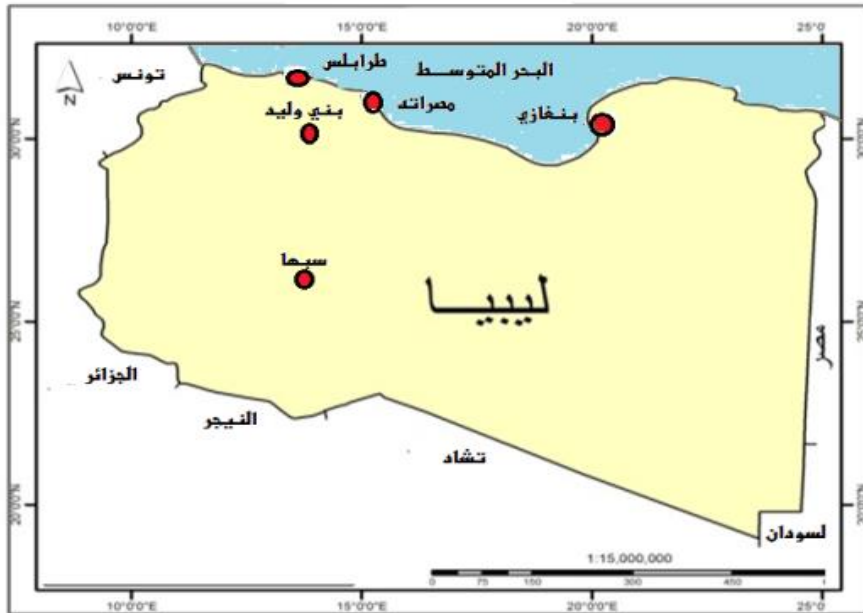
الجريمة كغيرها من الظواهر الاجتماعية لها أبعادها الاجتماعية والجغرافية . ولذا جاءت الفرضية لتوضيح الحالة التي عليها هذه الظاهرة ، ولتثبت أن هناك علاقةً بينها وبين وجود الدولة من عدمه . وانتشار ظاهرة السلاح .

- رغم قلة البيانات والإحصائيات الشاملة والدقيقة عن الجريمة إلا أن لها توزيعها المكاني، والعددي على مستوى ليبيا.

— **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد من المناهج شائعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنهج التحليل العاملي لإظهار العوامل المؤثرة في توزيع الظاهرة وتطورها، ودرجة قوة تأثير كل عامل من هذه العوامل المذكورة .

— **منطقة الدراسة:** وهي الدولة الليبية الواقعة جغرافياً في قلب الوطن العربي، والممتدة في الشمال الأفريقي بمساحة تقدر بـ 1.759.450 كيلومتر تقريباً، وبإطلالة على البحر المتوسط بساحل بلغ طولها 1900 كيلومتر تقريباً. الخريطة رقم 1

الخريطة رقم (1) الموقع الجغرافي والفلكي لليبيا



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: Mountjoy, Alan -B-and Clihord Embleton-Hutcmnسن Educational Second Edition December 1967 P.249

1- المحور الأول : تعريف (الجريمة)<sup>1</sup> وأنواعها وأسباب تطورها وانتشارها .

– علاقة الجغرافيا بالجريمة : قبل ان نبدأ الخوض في الجريمة ، وتعريفها ، وأنواعها لا بد لنا أن نرجع على علاقة علم الجغرافيا بهذا الموضوع ، فالاهتمام بدراسة الجريمة قد بدأ في وقت مبكر من القرن التاسع عشر وكان من الدراسات الأولى الرائدة في هذا المجال ظهر في فرنسا ، إذ أجرى (جيري)<sup>2</sup> دراسة عن الجريمة في فرنسا خلال الفترة 1825-1830م . حيث صنفها إلى جرائم ضد النفس واخرى ضد الممتلكات ، وتضمنت دراسته من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار العديد من مرتكبي الجرائم ، ثم تناول الجغرافيا بوصفها علماً من العلوم الشمولية وكحلقة للوصل بين العلوم حيث تأخذ من العلوم الأخرى ما يجعلها قادرة على تحديد مجال عملها دون الدخول في محتوى تلك العلوم . فالجغرافيا معنية بالتنظيم المكاني للظواهر التي تحدث على سطح الأرض ، وهي علم يشترك مع الكثير من العلوم في الموضوعات والتقنيات لشمولها في الدراسة والتحليل لقطبي العلوم الطبيعية والإنسان ، فهي تفسر التباين المكاني للظواهر التي تحدث على سطح الأرض في ضوء العلاقة بين المتغيرات الطبيعية والبشرية ، وهي معنية بالبعد المكاني لكل ما يحدث على سطح الأرض ويمس حياة الإنسان اليومية ، ولأن الجريمة ظاهرة بشرية تتباين مكانياً وزمناً . لذا فللجغرافي دور جوهري في دراستها وتحليل مجالاتها من خلال تسليط الضوء على أبعادها ودراسة مجالها المكاني أي ما يسمى مسرح الجريمة المكانية . أما فيما يتعلق بالقوانين الجغرافية ليس معنياً بها، بل يهتم بالتباين المكاني الناتج عن تطبيقها وما تسببه من تباين بين المجتمعات المحلية، وتباينات في درجة استقرار كل منها وتوفير مستلزمات الحياة الضرورية لها. وهي تفسير القوانين في ضوء المتغيرات البيئية والتأثيرات المتبادلة بين البيئة والقوانين والمنهج التطبيقي في الجغرافية معني بهذا الجانب بشكل خاص . (قوانين الطبيعة والقوانين التي سنها الإنسان لتنظيم حياته) عن دراسة الجريمة من قبل الجغرافيين منحتم ثقة عالية بقدرتهم على معالجة مشكلات المجتمع ، وأكسبت عملهم احتراماً كبيراً من قبل المجتمعات والجهات الأكاديمية الأخرى، والنقطة الجوهرية التي ينبغي الالتفات إليها هي ان دراسات الجريمة تجعل من علم الجغرافيا منطلقاً فكرياً ومنطقة جذب للاختصاصات الأخرى وحقول المعرفة المختلفة لأنها تركز على البعد المكاني للظاهرة ،

1— الجريمة من الجرم أي التعدي . وتدل كلمة (Crime) على الجريمة وأصلها (Crime) وهي كلمة لاتينية اشتقت من (Cernere) ات1 الأصل اليوناني التي تعني التمييز والشدود عن السلوك الاعتيادي وتقيد كلمة الجريمة والجرم لغة : الذنب ، تقول منه (جرم وأجرم واجترم ) والجرم بالكسر للجسد وقوله تعالى {ولا يجرمنكم شنآن قوم } أي لا يحملنكم (تجرم) عليه أي ادعى عليه ذنباً لم يفعله كما يطلق لفظ الجريمة على المخالفة القانونية التي يقرر القانون لها عقاباً بدنياً أو معنوياً ( محمد أو بكر الرازي . مختار الصحاح . مكتبة لبنان .ص 89 )

2 — جيري : كان مديراً لإدارة شؤون الجريمة بوزارة العدل الفرنسية في المدة بين 1821-1835 م .

وأن المحراب الأكاديمي للجغرافيا سيشترك مع حقول علمية جديدة مثل علم الجريمة البيئي وعلم الجريمة المكاني ، وغيرها من الحقول التي سبقت الجغرافية في دراسة الجريمة . فعلم الجغرافيا يترك بصمة واضحة ومهمة وقوية الأثر عند التعامل مع موضوع الجريمة ، وتعد الجغرافيا همزة الوصل بين الأرض والإنسان والعلاقة القائمة سلباً وإيجاباً ، فهي إحدى العلوم الاجتماعية التي تربط بين الإنسان وبيئته ، بالإضافة إلى ذلك تعد الجغرافيا من العلوم التكاملية التي تربط بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية . (الزيادي حسين . 2015 . ص 45) .، ومن هنا فإن هذا الاتجاه يؤكد على دراسة الوقائع الجغرافية الطبيعية ومدى تأثيرها على الجريمة والسلوك الإجرامي وحجمه ونوعه . وتهتم الجغرافيا بدراسة علاقة الإنسان مع بيئته الطبيعية والبشرية التي يعيش فيها ولأن الجريمة سمة من سمات تفاعل الإنسان مع بيئته ، ظهر الاهتمام الجغرافي بدراسة الجريمة ، وبرز فرع جغرافية الجريمة ضمن فروع الجغرافيا الاجتماعية التي تنتمي إلى فرع الجغرافيا البشرية . (الزيادي حسين . 2015 . ص 40، 44، 45) .

**أ — تعريف الجريمة :** عرفت الجريمة منذ فجر البشرية ، وورد ذكرها في مختلف الأديان والشرائع والقوانين والأعراف ، وعلن العلماء عن ظهورها في مختلف العصور وكافة المجتمعات الإنسانية . (بدر الدين علي . 2014م . ص 3)، إلا أن مفاهيم الجريمة والمجرمين وتعريفهما فقد تعددت وفقاً لتخصص الباحثين وتنوع اختصاصاتهم والزوايا التي ينظرون منها للسلوك الإجرامي ، إذ اشتركت في دراسة الجريمة وتحليل عواملها وأسبابها ونتائجها مجموعة من العلوم المختلفة ، وذلك لتعدد مجالاتها وزوايا النظر إليها فالاشتراك في الموضوع يمثل توجهاً علمياً حديثاً نسبياً في ظل تطور العلوم وتشابكها لدرجة أصبح في بعض الأحيان من المتعذر الفصل بينها في الموضوعات الدقيقة ، وجاءت غالبية قوانين العقوبات الحديثة خالية من تعريف الجريمة لأن وضع تعريف شامل أمر لا فائدة منه تطبيقاً لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات الذي يضع لكل جريمة نصاً خاصاً يحدد أبعادها وأركانها وعقوباتها ، في حين ذهبت قوانين عقوبات أخرى باتجاه احتوائها على تعريف عام للجريمة ومثالها قانون العقوبات الروسي الصادر عام 1928م . (الزيادي حسين . 2015 . ص 30) ، واليوناني الصادر عام 1932م والسويسري الصادر عام 1937م والروسي الصادر عام 1958م ، فالجريمة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية ذاتها ، (بدر الدين علي . 2014م . ص 3) ، فهي ظاهرة اجتماعية مرتبطة تمام الارتباط بوجود المجتمع الإنساني . فمنذ أن شعر الأفراد بحاجتهم إلى الانضمام والتعاون فيما بينهم من أجل مصالحهم وإشباع احتياجاتهم المتزايدة ، وأصبح لزاماً عليهم الكف عن بعض نزعاتهم الفردية ، تطلب الأمر أن يتدخل المجتمع فيحرم تلك الأفعال التي تحقق رغبات فردية ولكنها تتعارض في ذات الوقت مع مصلحة المجتمع، فالجريمة يختلف تعريفها باختلاف المكان والزمان ، فكم من أفعال تسمح بها بعض الدول وتراها عادية

تعتبرها دول أخرى جريمة أو شذوفا ، وقد جرت حديثاً بعض المحاولات الدولية للاتفاق على تعريف الجريمة تعريفاً أقرب ما يكون إلى الصحة والدقة ليتناسب مع عادات وتقاليد وقوانين كافة البشر . ولكن حالت دون ذلك عوائق عدة كاختلاف الأديان والتقاليد ، وبالتالي تنوع الأحكام والقوانين بين دولة أخرى . (علي بدر الدين . 2015 . ص 58) ، ونسوق هنا تعريفين للجريمة ، فالأول : اعتبرها مشكلة ، أما

الثاني : فاعتبرها نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأفراده ، وهما كالآتي :

ب – التعريف الأول : الجريمة مشكلة تكبد المجتمع خسائر وأضرار متنوعة وباهظة ، وقد تكون هذه الخسائر مالية ، حيث يكون المعتدى عليه مصلحة مالية للدولة أو الفرد ، كما قد تكون الخسائر بدنية وتتمثل في سلب إنسان حقه في الحياة ، أو المساس بحقه في سلامة جسمه ، وقد تهدر الجريمة مصلحة معنوية كالمساس بشرف إنسان واعتباره ، أو المساس بالثقة التي يجب توافرها لدى أفراد أو أشياء أو جهات معينة . وقد يلحق الضرر بمصلحة قومية للبلاد كالاغتداء على حق الدولة في المحافظة على أمنها الخارجي والداخلي ، أو الإخلال بأداء العمل في المرافق أو الهيئات العامة ولا يقتصر ضرر الجريمة على المصلحة العامة أو الخاصة التي يضحى بها ، بل هذه الظاهرة تكبد الدولة نفقات طائلة بهدف مكافحتها وإنزال الجزاء بكل من سولت له نفسه مخالفة قوانين الجماعة .

ج – التعريف الثاني : الجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأفراده بحيث يكون في هذا الخروج إيذاء شديد للشعور الجمعي بدرجة تؤدي عادة إلى سخط المجتمع وغضبه ورغبته في معاقبة هذا الخارج على قواعد السلوك الاجتماعي . (بدر الدين علي . 2014م . ص 7)

د – التعريف الجغرافي للجريمة : هي عبارة عن محصلة التفاعل بين الإنسان وبيئته ، ووجه من وجوه العلاقة المكانية بين الأفراد وبين بيئتهم . (الزيادي حسين . 2015 . ص 37) .

ه – التعريف القانوني للجريمة : هي عمل يعاقب عليه بموجب القانون والمجرم شخص ارتكب مثل هذا العمل المحظور قانوناً . (تافت رولاند . ص 5) ، وهو أفضل التعاريف بل الاسلام في الأخذ به علماً وعملاً ، فمن الوجهة العملية نجد أن معظم الدول ان لم يكن جميعها تأخذ بالتعريف القانوني للفرقة بين السلوك الإجرامي وغير الإجرامي . ويبدو هذا واضحاً أيضاً من الوجهة العلمية إذا ما رجعنا إلى المؤلفات الحديثة في علم الإجرام والعقاب ، إذ أن أغلبها يميل إلى استعمال التعريف القانوني للجريمة الذي اتفقت عليه آراء علماء الجريمة ويطبقه أولو الأمر في مختلف الدول . وذلك بكونه يمثل قاعدة قانونية ثابتة يمكن حصرها والرجوع إليها بدقة وبساطة ، كما ان نشأته ترجع لعرف البلاد وتقاليدها ، كما انه ينظر بعين الاعتبار لحالة الفرد العقلية وأحياناً النفسية اثناء ارتكابه اشياء مخالفة للقانون لتحديد مدى مسؤوليته . (بدر الدين علي . 2015 . ص 58) .

- و- التعريف الديني للجريمة : وهي كل فعل محرم حضره الشارع ومنع منه لما فيه من ضرر على الدين ، أو النفس، أو العقل ، أو العرض ، أو المال . (السيد سابق .1944 . ص5)
- ز- التعريف الاجتماعي للجريمة : هي أفعال وسلوكيات تتعارض مع المصلحة العامة للجماعة . أي أنها تعد على معايير المجتمع أو قواعده التي تحكم سلوك أفرادها ، وقد تم قصر تعريف الجريمة هنا على أنه السلوك غير الاجتماعي بمعنى أنه لا تكون هنالك جريمة إلا إذا صدر سلوك من الفرد يكون موجهاً ضد مصالح المجتمع .
- أ- أنواع الجرائم : يختلف تصنيف الجرائم في دول العالم بحسب الأنظمة والقوانين المطبقة والمعايير والأسس التي يتم في ضوئها تقسيم الجريمة ومن هذه الأسس :
- ب - جسامه الجريمة : وتقسّم إلى :
- 1 - جنايات .
  - 2 - جنح .
  - 3 - مخالفات . وذلك وفقاً للعقوبة المقررة لكل نوع منها ، وهذا التصنيف يغلب على القوانين الوضعية، وتعد الجنايات أشدها خطورة ، تليها الجنح في حين تعد المخالفات أبسطها وأقلها . (علي بدر الدين . 2015 . ص 11 ، 12)، وهذا ما جرى عليه المشرع الليبي ، حيث قسم الجرائم في ليبيا إلى (جنايات، وجنح، ومخالفات).

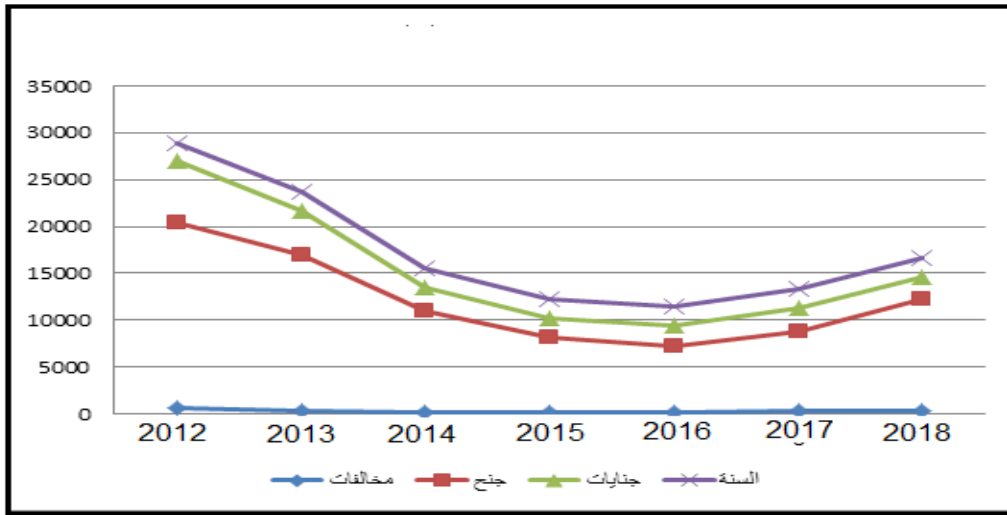
الجدول (1) عدد الجرائم مصنفة حسب النوع للفترة بين 2012-2018م

السنة	جنايات	جنح	مخالفات
2012	6590	19726	607
2013	4789	16574	302
2014	2572	10794	137
2015	2075	7999	109
2016	2129	7078	180
2017	2471	8544	251
2018	2438	11930	288
المجموع	23064	107583	100

المصدر : من إعداد الباحث استناداً على التقرير السنوي عن الجريمة للفترة بين 2012-2018م . وزارة الداخلية . جهاز المباحث العامة . مطبعة صندوق الرعاية الاجتماعية . ص10

ومن تتبع الجدول رقم (1) ، جاءت الجنح في الترتيب الأول خلال مدة الدراسة المحصورة بين 2012 – 2018م ، بمجموع (82645) جنحة ، وقد كانت سنة 2012م على رأس القائمة بـ (19726) جنحة ، ثم تلتها الجنايات بمجموع (23064) جنحية وكانت السنة 2012م كذلك على رأس القائمة بـ (6590) جنحية .  
 . وأخيراً المخالفات بمجموع (1874) مخالفة ، حيث كانت السنة 2012م على رأس قائمتها بـ (407) جنحة . الجدول رقم (1) ، الشكل رقم (2) .

الشكل رقم (2) عدد الجرائم حسب التصنيف والسنة للفترة بين 2012-2018م



المصدر : من إعداد الباحث استناداً على التقرير السنوي عن الجريمة للفترة بين 2012-2018م . وزارة الداخلية . جهاز المباحث العامة مطبوعة صندوق الرعاية الاجتماعية . ص10

**2- المحور الثاني : البعد الاجتماعي للجريمة :** الجريمة بأنواعها المختلفة هي ظاهرة اجتماعية قديمة حديثة ، وهي افراز من افرازات المجتمع ، ظاهرة باتت تهدد أمن المجتمع وسلامته بتطورها وتنوع أشكالها وامكانياتها سواء البشرية أو المادية ( المجرم ، المعدات والامكانيات المستعملة في التنفيذ ) . بل أصبحت خطراً داهماً يجتاح المجتمعات الإنسانية جمعاء ، وتنعكس آثارها على المجتمع من مختلف النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية . (علي وقفي . 2003 . ص 86 ، 87) ، ظاهرة خطيرة اصبح المجتمع العربي الليبي يعاني من ويلاتهما حيث انتشرت بين أفرادها متجاوزة حدود دينه ، وأعرافه ، وقيمه ، وعاداته ، وتقاليده ، وهي كغيرها من الظواهر لها بعدها الاجتماعي الفاعل الذي ساعد على تفشيها في مجتمعنا واستغله اصحابها لتنفيذ جرائمهم على مختلف أنواعها ، ظاهرة غير مألوف سادت مدن وقرى



المجتمع العربي الليبي ، احس بخطورها وارتفاع معدلاتها ، وتعدد أشكالها ووقاتها . جاءت هذه الورقة لتحاول التعرف على ابعادها الاجتماعية والجغرافية ، والعوامل التي دفعت الأفراد لارتكاب هذا الفعل المشين حتى وصل الأمر بالبعض منهم إلى امتهاتها في صورة عصابات تشكلت ، واستعدت لارتكاب مثل هذه الاعمال للنيل من قيم المجتمع العربي الليبي التي دعا إليها الإسلام. كفعل الخير، والصدق ، والأمانة ، والإخلاص وحفظ الجار . (الشيباني محمد . 2009 . ص19)، مندفعة وراء مجموعة من العوامل الاجتماعية وإن اشتركت مع غيرها فقد شكلت لهم في يوم من الأيام عاملاً مساعداً مثل :

1 - غياب الدولة ومؤسساتها ، وانتشار السلاح .  
2- الاتجاه المادي الذي ساد المجتمع ووجود جيل ليس لديه أي شعور بالمسؤولية حيال أسرته ومجتمعه.

3 - الانحلال الأسري الذي ساد المجتمع نتيجة القيم الاجتماعية الدخيلة .

4 - كثرة العاطلين عن العمل وخاصة من هم في سن الشباب .

5 . المستوى التعليمي المتدني لفئة الشباب .

6 - الوضع المادي الصعب الذي يعيشه اغلب أفراد المجتمع .

4 . ضعف الوازع الديني عند أفراد المجتمع .

5 - فقدان روح التعاون والانسجام في المجتمع .

6 - تفكك الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع .

اضافة إلى دور المدرسة ، وطبيعة مناهج التعليم ، وكذلك البيئة المحيطة ، وندرة مجالات الترفيه والترفيه ، ومؤسسات الاعلام ووسائل اتصال وما تبتته من افلام ومسلسلات وصور كل ذلك إلى جانب ما ذكر من العوامل التي كان لها دورها في نشر الجريمة وتعدد اشكالها في المجتمع .

3- المحور الثالث : البعد الجغرافي للجريمة : للجريمة بعدّها الجغرافي الذي لا يقل خطراً عن البعد الاجتماعي ، حيث انتشرت بأنواعها المختلفة واتضح خطورها في المجتمع العربي الليبي ، كالجنايات والجنح والمخالفات . الجدول رقم (1) ، فالبعد الجغرافي له دوره الفاعل في انتشار مثل هذه الظاهرة بين السكان بليبيا دون استثناء فمجموعة العوامل الجغرافية سواء الطبيعية منها أو البشرية التي استغلها اصحاب السلوك الاجرامي واستعانوا بها في تنفيذ جرائمهم على مختلف أنواعها وأشكالها ، ولتعدد هذه العوامل ستكتفي هذه الورقة بعاملين فقط ، أحدهما بشري ، والآخر طبيعي ، كإشارة لآثر هذا البعد ولإسهامه في انتشار ظاهرة الجريمة .

أ - الكوارث والأزمات وعلاقتها بالجريمة : للكوارث والأزمات أبعادها الجغرافية وأسبابها . فمنها الطبيعي (الزلازل ، والبراكين ، والفيضانات ، والأعاصير ، والجفاف ، انزلاق التربة ، التصحر ، المجاعات ، السيول ، الأوبئة ) ، ومنها البشري . كالأحداث والمشكلات التي تحدث في البيئة والمجتمعات بسبب تصرف الإنسان ، أو نتيجة عمله ونشاطه المختلف فهو المتسبب مباشرة أو غير مباشرة بقصد وبغير قصد في وجودها وحدثها . (الأحديب إبراهيم . 2007 . ص 13) .

الشكل رقم (1) آثار الكوارث والأزمات ونتائجها



المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى حسين عليوي ناصر الزيايدي.

جغرافية الجريمة ، مبادي وأسس . دار الحصاد . دمشق . 2015 . ص 18

كالحروب والنزاعات الطائفية والعرقية ، والتسرب الغازي والإشعاعي ، وغلاء المعيشة وارتفاع الاسعار ، والتلوث ، والحرائق ، والانفجارات ، وانهيارات المباني . (الزيادي حسين . 2015 . ص 183)، الشكل رقم (1) ، وهو من فعل الإنسان الذي القى بيده للتهلكة فأجرم في حق نفسه وفي حق غيره من البشر ، وهنا يشار إلى الحروب والنزاعات الطائفية والعرقية كعامل بشري شديد التأثير له علاقة مباشرة بالجريمة وانتشارها في المجتمع الذي اشتعلت فيه نار الحرب والنزاع الطائفي والعرقى وانتشر السلاح وبلغت فيه الفتنة مداها ، وما حدث في المجتمع العربي الليبي من حروب ونزاعات عرقية فيما بعد سنة 2011م ، لهو خير مثال على ذلك ، حيث ساهمت هذه الحروب بأثارها المدمرة على مدى تسع سنوات متواصلة

في ، فقدان الأمن والممتلكات العامة والخاصة ، وانتشار الأمراض والأوبئة والاصابات ، ونقص الغذاء ، وانهيار منظومة الأمن الاجتماعي والمادي ، وفقدان الإباء والامهات معيلي الأسر ، حيث سادت ظاهرة الترميل واليتم ، اضافة إلى اثارها على البنية التحتية للدولة ، وتوقف العمل والانتاج وانتشار البطالة . وما يهم في هذا الاتجاه هو العلاقة القائمة بين هذا النوع من الكوارث ( الحروب والنزاعات الطائفية والعرقية ) ، من جهة وانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها من جهة اخرى ، فهي لاشك أنها تهيئ الظروف المناسبة لظهور وتطور ظاهرة الجريمة بشتى أنواعها ، بل وتغذيها بالأسلحة والمعدات وتمنحها الظروف المناسب . فالعلاقة هنا طردية بين هذه الكوارث والازمات ، وبين تنامي السلوك الاجرامي ، فالكثير من الدراسات التي اجريت أشارت إلى تلك العلاقة ، وهذا يعود بالطبع للكوارث والأزمات التي تتعرض لها المجتمعات مما يسبب في غياب الدولة ومؤسساتها ، وفقدان الأمن وانتشار حالة الفوضى المسلحة التي تؤدي لانتشار الجريمة بجميع أنواعها وأشكالها ، كالقتل العمد ، والسرقه ، والحراية ، والخطف ، والاعتصاب، والتعدي على الأملاك العامة والخاصة ، والتزيف ، والتزوير ، والرشوة ، والتهرب ، والمخدرات .

ب - الموقع الجغرافي وعلاقته بالجريمة : تساهم التغيرات الموقعية في إعطاء أنماط وتغيرات سلوكية معينة لذا يعبر مخطوطو الأقاليم أهمية خاصة للموقع الجغرافي كونه يؤدي إلى اختلافات واضحة في ظروف السكان وتوزيعهم وكثافتهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية واستغلال موارد البيئة وتحديد تكلفة الانتاج والتسويق . كل هذه المتغيرات تسهم في تباين معدلات الجريمة وطبعا بطابع العلاقات المكانية. فللموقع الجغرافي آثار مباشرة من خلال تحديد البيئة الجغرافية ، وأثار غير مباشرة من خلال دوره في تحديد نوع المناخ والتربة والنبات والثروات الطبيعية . الأمر الذي يساهم في خلق أنماط سلوكية مختلفة، كما أنه يساهم في تشكيل ملامح الشخصية الإنسانية وتحديدتها في كل إقليم جغرافي بحسب موقع ذلك الإقليم ، كذلك للموقع الجغرافي تأثيرات واسعة على مدى انتشار الجريمة أو توزيعها الجغرافي. (الزيادي حسين. 2015 . ص 157 ، 158 )، فليبيا بموقعها الجغرافي هذا بين ستة دول ، منها العربي (مصر ، السودان ، تونس ، الجزائر) ومنها ، الأفريقي ( تشاد ، النيجر) قد حدد أهميتها من خلال محيطها القريب، والبعيد وما يشتملان عليه من عناصر ومقومات ارتبطت من خلالها بعلاقات مكانية وبشرية وحيوية بجوارها . اضافة إلى ساحل بحري مطل على البحر المتوسط بطول يزيد على (1900 كيلومتر) تقريباً ، وما يحوي من موانٍ ، ومرافٍ بحرية بلغ عددها (24) ميناء ومرافاً . ( أبو لقمة الهادي . 1997 . ص 7) ، هذا الموقع لدولة مثل ليبيا وبمساحتها الشاسعة (1.75.450) كم2 تقريباً ، وبحودها المترامية الأطراف لا بد أنه يحتاج إلى دولة قوية لديها امكانياتها البشرية والمادية لبسط السيطرة ، وحماية

الدولة وقاطنيها مما يهددها من أخطار، كالجريمة، سواء عبر حدودها البرية، أو عبر حدودها البحرية المتمثلة في مياهها الإقليمية. ومن تتبع هذه الظاهرة حسب التقارير السنوية الصادرة من جهاز المباحث العامة بوزارة الداخلية للفترة بين 2012-2018م، الجدول رقم (1)، يتضح أن هذه الظاهرة تراوحت بين الزيادة، والنقص حيث تراوح مجموعها بين (26923 - 9387) جريمة، ونسبتها المئوية بين (9 - 25 %). حيث كانت السنة 2012 م على رأس القائمة بـ(26923) جريمة، ثم بدأت في التناقص لتصل إلى (9387) جريمة سنة 2016م، ثم بدأت في الارتفاع ببداية سنة 2017 لتصل إلى (14656) جريمة سنة 2018م، وصل أثر هذه الظاهرة إلى المدن الليبية قريبا وبعيها بل لقراها. لذلك من تتبع هذه الظاهرة وتطورها وتعدد أشكالها.

يتضح أن لدولة مثل ليبيا وما هي عليه الآن، بموقعها الجغرافي، وبمساحتها المترامية الاطراف وحدودها المفتوحة وانتشار ظاهرة السلاح، أن تقضي أو تحد من أنتشار الجريمة، ولا تأتي هذه بكثرة البوابات، وتعدد مديريات الأمن، وإنما يتم ذلك بتكاتف الجهود والتعاون بين السكان هدف هذه الظاهرة، فمن متابعة الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) العلاقة بين عدد الجرائم وعدد السكان للفترة بين 2012-2018م

السنة	عدد الجرائم	عدد السكان	النسبة / 100.000
2012	26923	6.286,000	428,30
2013	21665	6.266,000	345,75
2014	13503	6.362,000	212,24
2015	10183	6.541,000	155,67
2016	9387	6.492,000	144,59
2017	11266	6.375,000	176,72
2018	14656	6.679,000	219,43
المجموع	173,309	—	1.538.11.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على التقرير السنوي عن الجريمة للفترة بين 2012-2018م. وزارة الداخلية.

جهاز المباحث العامة. مطبعة صندوق الرعاية الاجتماعية. ص10

حيث، تراوحت نسبتها بين ارتفاع وانخفاض لكل (100.000) من السكان خلال فترة الدراسة والمحصورة بين 2012 - 2018م بين (428.30 - 144.59)، كذلك مع الأجهزة الأمنية والشرطية اداة الدفاع والحماية، كذلك التعاون مع دول الجوار والتنسيق الأمني بينها، والتدريب والتأهيل لرجال الشرطة وأمن الحدود والجمارك، وتزويد المنافذ والدوريات بأحدث الأسلحة والأجهزة ووسائل الكشف والإرشاد. فالموقع

الجغرافي لا شك أنه له الدور البارز في ظهور الجريمة ، وتطورها ، وانتشارها بين السكان والذي يتمثل في

- 1- الموقع الجغرافي يسهم في تهيئة مناطق مناخية لها تأثيراتها في نوع الجريمة .
- 2- الموقع الجغرافي له تأثيرات واسعة على مدى انتشار الجريمة أو توزيعها الجغرافي فالبيئة الصحراوية الخالية من السكان تساعد على ارتكاب الجريمة لصعوبة القبض على المجرمين ومحاسبتهم
- 3- الموقع الجغرافي يؤدي إلى اختلافات واضحة في ظروف السكان وتوزيعهم وكثافتهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية .

4- للموقع الجغرافي له آثار مباشرة من خلال تحديد البيئة الجغرافية وآثار غير مباشرة من خلال دوره في تحديد نوع المناخ والتربة والنبات الامر الذي يساهم في خلق أنماط سلوكية مختلفة ، كما يساهم في تشكيل ملامح الشخصية الإنسانية وتحديدها في كل إقليم جغرافي .

(الزيادي حسين. 2015. ص157، 159)

- المحور الرابع : الآثار المترتبة على انتشار الجريمة وطرق علاجها .  
الجريمة مشكلة اجتماعية لها آثارها الخطيرة التي باتت تهدد أمن المجتمع وسلامته وخطراً يجتاح المجتمعات الإنسانية جمعاء ، و تتمثل آثارها في الآتي :

- 1- على المجتمع من مختلف النواحي ، الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، فهي كارثة تحل بأسرة الفرد المجرم ، وخسارة محققة لوطنه .
- 2- تعود بأسوأ النتائج على الفرد في إرادته ، وعمله ، ووضع الاجتماع .
- 3- ظاهرة تجاوزت حدود الحاضر والمستقبل تعاني الدولة من آثارها على مستوى مدنها وقراها .
- 4- كان لها أثرها البالغ على سلوكيات الأفراد ، وثقافتهم ، وتوجهاتهم ، ورغباتهم نحو مجتمعهم .
- 5 - كان لها أثرها على الدولة ، وأمنها ، وسياستها الداخلية والخارجية ، وذلك باستهداف موظفيها ورجال أمنها وكبار مسؤوليها .

6 - زيادة الاعباء على الدولة والتي تتمثل في زيادة التكلفة المالية وذلك لما تحتاجه وزارة الداخلية من دعم مستمر لزيادة افراد الشرطة ، والتدريب والمعدات ، وإقامة البوابات ، وبناء السجون ودور الاصلاح

2 - طرق علاج الجريمة : علاج ظاهرة الجريمة في ليبيا يدخل في نطاق اهتمام اجهزة الدولة ومؤسساتها ، فهي تمثل قضية أمن المجتمع بالدرجة الأولى ، وذلك بخلق استقرار في الحياة العامة ، وازدهار اقتصادي ونمو اجتماعي للبدء في اتخاذ التدابير اللازمة في هذا المجال ، إلا أن ذلك لا يعفي المؤسسات الاجتماعية من دورها في الوقاية والعلاج ، بدء من الأسرة ، والمدرسة ، والجامعة ، والمسجد ، إلى

الاعلام ووسائله المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة . فمرحلة العلاج لهذه الظاهرة يحتاج للعديد من الخطوات التي لا بد من اجرائها ليكون العلاج ناجحاً وفي أقصر وقت وبأقل التكاليف وتتمثل في الآتي:

- 1- منع قيام الشخصية الاجرامية والتي يعبر عنها بمصطلح الوقاية من الجريمة .
- 2- عملية حماية المجتمع من النشاط أو النفوذ الاجرامي .
- 3- عملية اصلاح وتقويم المذنب المحكوم عليه وتأتي تحت مصطلح علاج المجرم .
- 4- غرس الشعور باحترام القانون وتنمية الرغبة والعمل على مواراته كعملية أساسية لا غنى عنها للقضاء على مشكلة الجريمة .
- 5- نشر الوعي الثقافي بين طبقات المجتمع العربي الليبي .
- 6- الاهتمام بالذين يعانون من الامراض العقلية والنفسية .
- 7- تفعيل دور الخدمة الاجتماعية ، ومؤسسات الاصلاح الاجتماعي .

#### - النتائج :

- 1 - الجريمة وعواملها وأبعادها الاجتماعية والجغرافية أصبحت مجالاً خصبا للبحوث والدراسات الجغرافية
- 2 - ظاهرة الجريمة حسب الاحصائيات الصادرة من جهاز المباحث العامة تباينت اعدادها بين ارتفاع وانخفاض على مستوى المدن الليبية وذلك نتيجة الظروف التي تمر بها الدولة الليبية .
- 3 - هناك علاقة واضحة بين سيطرة الدولة وفاعلية مؤسساتها والجريمة وتطورها .
- 4 - الجريمة في ليبيا كغيرها من الدول لها أنواعها والتي تتمثل في الجنايات والجنح والمخالفات .
- 5 - للبعد الاجتماعي والجغرافي اثرهما في تطور الجريمة في ليبيا ، حيث استغلت عناصرها كعوامل مساعدة في انتشار الجريمة وتعدد أنواعها .
- 6 - الجريمة في ليبيا تجاوزت الحدود ، والاخلاق وبانتت تهدد المجتمع العربي الليبي في حياته ، بل في الدولة ومؤسساتها .

7 - علاج الجريمة والحد من أنتشارها في ليبيا يحتاج إلى وقفة جادة من السكان لدعم الدولة ومؤسساتها لتتمكن حتى يتحقق النمو والاستقرار .

#### - التوصيات :

- 1- تفعيل دور المؤسسات التعليمية وذلك بإدراج المواضيع التي تتبني الحد من انتشار الجريمة في مناهجها حسب مراحلها المختلفة .
- 2 - تفعيل دور السكان ومشاركتهم الفاعلة لدعم الدولة وأجهزتها الأمنية من خلال المؤتمرات والندوات التي توضح خطر الجريمة وطرق مكافحتها .

- تفعيل دور المؤسسات الدينية من خلال الخطب والإرشاد الديني ، والمعاهد والكليات والمساجد لتتبنى برنامج مكافحة الجريمة للحد من انتشارها في مناهجها .
- 3- تفعيل دور المؤسسات الاعلامية وذلك بالتركيز على ظاهرة الجريمة في برامجها ، وعقد الندوات وادارة الحوارات لإبراز خطرها وامكانية علاجها .
- 4- تفعيل دور المؤسسات الامنية والشرطية وذلك بدعمها بالمعدات والاجهزة الحديثة ، وبإقامة الدورات للرفع من مستوى أفرادها .

#### – المراجع :

- 1- أبو لقامة الهادي مصطفى (1997) ، سعد خليل القزيري " الساحل الليبي " . منشورات مركز البحوث والاستشارات . جامعة قار يونس . ط1 .
- 2 – الأحيدب إبراهيم بن سليمان (1428هـ) " جغرافية المخاطر " . مكتبة الملك هـد الوطنية للنشر . الرياض .
- 3- الزيايدي حسين عليوي ناصر (2015) " جغرافية الجريمة " مبادي وأسس . ط1 . دار الحصاد . دمشق .
- 4 – الشيباني . محمد عبد القادر (2009) " دراسة في علم الاجتماع العائلي " منشورات المؤسسة العامة للثقافة . ط1 .
- 5 – علي بدر الدين . (2014) " الجريمة والمجتمع " المؤسسة المصرية العامة . دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة .
- 6- دونالد تافت "مبحث الجريمة . المجلد الأول . المكتبة القانونية (1) . ترجمة زكي سوس . دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع . القاهرة .
- 7- سابق السيد (1944) " فقه السنة " . ج3 . مكتبة الخدمات الحديثة ، دار الثقافة الإسلامية . جدة . ط1
- 8- صافيتا محمد إبراهيم ، عطية عدنان سليمان (2006) " جغرافية المدن والتخطيط الحضري " منشورات جامعة دمشق .
- 9 – علي وفقى حامد (2003) " ظاهرة تعاطي المخدرات . الاسباب ، والاثار ، والعلاج " منتدى اقرأ الثقافي . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . قطاع الشؤون الثقافية . دولة الكويت

#### المراجع الأجنبية:

- Mountjoy, Alan -B-and Clihord Embleton-Hutcmisn Educationa — 1  
Second Edition December 1967 P.249

---

---

## The social and geographical dimensions of crime in Libya (geographical study)

**abdulahman Alhiti.**

University of Anbar. Center for Strategic Studies. Iraq

**Dawahmed shanduli.**

Department of Geography. Faculty of Arts / University of Bani Walid. Libya

### **Abstract**

Crime is a developed social phenomenon that exists in any human society, but its features and causes vary relatively, from one place to another, and from one society to another. The Libyan Arab society is not isolated from others, as it also suffers from what many societies suffer from in... The world of its danger and spread. This phenomenon, like other phenomena, has its geographical and social dimensions, which this research will address, pointing to the definition of crime, its types, its development, and the effects of its spread in Libya, in number and percentage, for the period covered between 2912 and 2018 AD. The study aimed to identify crime as a social phenomenon in Libya, its effects and methods of treatment to put all state institutions in the picture, relying on a methodology based on the descriptive analytical method, which is one of the methods commonly used in the social and human sciences, and the statistical method to indicate the number of crimes according to classification and The period of time ends with a set of results, the most important of which are: Crime has become a fertile field for geographical research and studies, and its numbers have varied between rising and falling at the level of Libyan cities, as a result of the circumstances that the country is going through. The social and geographical dimension also has an impact on the development of crime there. Its elements were exploited as factors that helped in its spread and the multiplicity of its types, and it became a threat to society, and even the state and its institutions. In that, it recommended activating the role of educational institutions in limiting its spread and including it as studies at the level of master's theses and doctoral dissertations, and activating the role of the population and their participation. Effective support for the state and its security services, and pointed to the role of media institutions through their programs and support for security and police institutions by supporting them with modern equipment and devices. Keywords: dimension, features, confined, isolated.